الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.11

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
10 February 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الحادية عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جدوروف (نائب الرئيس) . . . . . (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-54344X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد المؤمن (بنغلاديش) ترأس الجلسة السيد جدوروف نائب الرئيس (بيلاروس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٢

**البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨** (A/66/75-E/2011/87 و A/66/329)

١ - **السيد تريبيلكوف** (مدير مكتب تمويل التنمية): قدم تقرير الأمين العام السنوي عن ''متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية'' (A/66/329)، الذي يقدم نظرة عامة عن التطورات الأخيرة المتصلة بالمجالات المواضيعية الستة، وهي: (١) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ (٢) وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الأموال الأخرى الخاصة؛ (٣) والتجارة الدولية كمحرّك للتنمية؛ (٤) وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية؛ (٥) والديون الخارجية؛ (٦) ومعالجة المسائل العامة: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لدعم التنمية. كما يُبرز الفصل الختامي فيه، وموضوعه ''المثابرة في العمل''، الوقائع الأخيرة في عملية متابعة تمويل التنمية.

٢ - وأضاف قائلا إنه بعد إنجاز التقرير، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٤/٦٥ وسائط من أجل الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية المقرر عقده عما قريب في نيويورك. وحث جميع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة بشكل فعال، وعلى أعلى مستوى ممكن، في هذه المناسبة الهامة التي هي بمثابة مركز تنسيق رئيسي حكومي دولي لعملية متابعة تمويل التنمية.

٣ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة تعكس اتجاهات التنمية في بلدان نامية كثيرة؛ وإنه ينبغي حل المشاكل العامة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك من خلال إصلاح النظام والهيكل المالي العالمي بقصد تجنُّب مزيد من التهديدات الخطيرة للدول النامية في السنوات القادمة.

٤ - وكما تم الاتفاق عليه في برنامج عمل اسطنبول، ينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام ٢٠١٥، وأن تنظر في زيادة تعزيز الموارد من أجل أقل البلدان نموا، وأن تركز هذه المعونة على تطوير القدرة الإنتاجية. ودعا إلى صرف المساعدات في حينها وبشكل يمكن التنبؤ به، ووضع حد للشروط الحالية المسايرة للدورات الاقتصادية والتي تزيد من حدة التحديات الإنمائية من غير داعٍ، وتوفير حيز كافٍ لسياسات البلدان النامية كي تتمكن من وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية مناسبة. كما ينبغي أن تُكمل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير عالمية داعمة تحترم الأحوال والسيادة الوطنية. ولا بد من تعزيز المتابعة المتعلقة بالالتزامات إزاء التعاون الإنمائي. كما ينبغي أن تراعي آليات التمويل المبتكرة أولويات البلدان النامية وألا تؤثر بشكل سلبي في مستوى أشكال التمويل التقليدية.

٥ - وأضاف قائلا إن الأزمة قد أكدت أهمية السيولة بالنسبة للتنمية. فحقوق السحب الخاصة (SDRs) تمكن البلدان النامية من سد ثغرات التمويل الخارجي بسرعة وتنفيذ السياسات اللازمة للتخفيف من آثار الأزمات. ويمكن بحث الخيارات العملية، فيما يتعلق بالعملية المضنية والمكلفة لحل مشاكل الديون، في الأمم المتحدة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعين الرسمي والخاص. وينبغي أن يتجلى في أي آليات جديدة في هذا المجال الأبعاد

المتعددة للقدرة على تحمّل الديون ودورها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. أما استغلال مساهمة التجارة المحتملة في النمو المستدام الطويل الأجل فيتطلب نظاما تجاريا عالميا منصفا متعدد الأطراف. وعلى جميع البلدان أن تحجم عن اتخاذ التدابير الحمائية، وأن تقوّم أي تدابير تشوّه التجارة سبق اتخاذها. كما ينبغي التقيد بجميع الالتزامات الواردة في البيان الوزاري، المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥.

٦ - وأشار أخيرا إلى أن ضيق الوقت يمنعه من الاستمرار في الكلام، لكن النص الكامل لبيانه قد تم تعميمه.

٧ - **السيد بيراجي** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فأيد البيان الذي ألقاه ممثل الأرجنتين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلا إن الحالة المالية الراهنة ينبغي ألا تؤثر بأي شكل من الأشكال في الوفاء بالالتزامات، لأن عدم توفر الموارد المالية هو عقبة كبيرة تحول دون تحقيق هذه البلدان نموا متكافئاً. فنقاط الضعف الهيكلية، كانخفاض دخل الفرد والمدخرات والاستثمارات المحلية، وصغر القاعدة الضريبية يقيدان بشكل ملموس الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتعبئة الموارد المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع المتعلق بالوصول إلى الأسواق بشكل مُعفى من الرسوم والحصص لم يحقق الكثير من الرغبات. وبالنظر إلى عدم اليقين الذي يكتنف جولة الدوحة، ينبغي تنفيذ أحكام الإعلان الوزاري المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في أقرب فرصة ممكنة.

٨ - وأضاف قائلا إن الجهود المبذولة حاليا للتوصل إلى نتيجة الخطوة الأولى من جولة الدوحة في المؤتمر الوزاري المقبل في جنيف هي جهود تستحق الثناء. ولا بد من تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة ودعم بناء القدرات على أساس منح، توزع على نطاق واسع بالإضافة إلى الالتزامات الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فالمساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نموا. لذا ينبغي تخصيص المساعدات وفقا للأولويات الوطنية ومن خلال الميزانيات الوطنية وذلك لضمان شفافيتها، وإمكانية التنبؤ بها، والاعتماد عليها. وفي المنتدى الرفيع المستوى الرابع القادم المعني بفعالية المعونة ومنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢ فرص لإعادة تقييم فعالية المساعدات. كما ينبغي تقديم حوافز للمشاريع كي تنوّع استثماراتها الإنتاجية وتعزز آثارها الإنمائية. فما برحت خدمة الديون تمتص قدرا كبيرا من الموارد في كثير من أقل البلدان نموا. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف لهذه البلدان إلغاءً كاملاً بغية تعزيز الاستدامة في جهودها الإنمائية.

٩ - **السيدة بيترسون** (كندا): تكلمت باسم مجموعة بلدان استراليا وكندا ونيوزيلندا (CANZ)، فقالت إن الإرادة السياسية والقيادة القوية ضروريتان من أجل معالجة الحالة المالية والاقتصادية في العالم؛ وإن بلدان المجموعة تدعم بقوة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وبالنظر إلى أن التجارة ما برحت محورية بالنسبة للنمو والانتعاش الاقتصاديين، فإن اختتام جولة الدوحة الحالية بشكل سريع ومتوازن هو أمر هام كي يتسنى للبلدان النامية تحقيق الحد من الفقر والتنمية المستدامة بشكل أسرع. كما أن تحسين الوصول إلى الأسواق ينبغي أن يكمله تعزيز جهود المعونة من أجل التجارة لمعالجة القيود الكبيرة المتعلقة بجانب العرض التي تواجهها النظم الاقتصادية النامية. ومن شأن تعهد الشركاء الدوليين بالإحجام عن النزعة الحمائية وتعزيز التجارة والاستثمار المساعدة في استمرار الانتعاش وإيجاد القدرة على تحمُّل الصدمات في المستقبل. وفي مؤتمر القمة القادم لمجموعة العشرين سينظر الزعماء في اتخاذ مزيد من

الإجراءات التي قد تكون ضرورية كأساس من أجل نمو عالمي مستدام.

١٠ - أما بالنسبة لاتجاهات السلع في العالم، فإن الأولوية الرئيسية ينبغي أن تكون ضمان عمل الأسواق بشكل حسن وإرسالها الإشارات الصحيحة بالنسبة للأسعار. ويجري الآن اتخاذ خطوات هامة، بما في ذلك الخطوات المتخذة من قِبَل وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في مجموعة العشرين، وذلك لضمان أن يتجلى في أسعار السلع عوامل السوق الأساسية بشكل دقيق. وأخيرا، أعربت عن ترحيب بلدان المجموعة بالإصلاحات الجارية في مؤسسات بريتون وودز.

١١ - **السيدة سميث** (النرويج): تكلمت باسم بلدان الشمال، فقالت إن توافق آراء مونتيري، قد أرسى الأساس من أجل الشراكة العالمية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛ وإن انعدام الأمن في مجال الأغذية والطاقة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغيُّر المناخ هي تحديات عالمية لا بد من معالجتها بشكل فعال. وفي الوقت ذاته، فإن جميع البلدان قد تأثرت بالأزمة الاقتصادية. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما برحت تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا عن تعبئة الموارد المحلية. فالمسؤولية الأولى عن التنمية في كل بلد إنما تقع على عاتق البلد.

١٢ - ولاحظت أن تدفقات رؤوس الأموال التي تخرج من البلدان النامية بشكل غير قانوني تقدّر بأضعاف مجموع المساعدات الإنمائية، فقالت إن كبح هذه التدفقات — الذي هو في نهاية الأمر مسألة إرادة سياسية — يمكن أن يقدم مساهمة كبرى في تمويل التنمية. كما أن من شأن الإبلاغ عن كل بلد على حدة المساعدة في كشف العمليات المالية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات ومنح البلدان النامية فرصة لفرض الضرائب عليها. وثمة تدابير ممكنة أخرى منها الحد من سوء التسعير في التجارة، وتبادل المعلومات الضريبية بشكل آلي، واعتماد سياسات لمكافحة غسل الأموال. كما أن إدخال آليات تمويل مبتكرة يمكن أن يولّد إيرادات كبيرة؛ بيد أنه لا ينبغي للدول أن تستخدم هذا كعذر لعدم الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فالتمويل المبتكر ينبغي أن يكون بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية كما ينبغي أن يكون مصدرا ثابتا للتمويل يمكن التنبؤ به.

١٣ - وأخيرا، وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لها ولايات تكميلية، فهي تحثها على تنسيق جهودها بشكل أكثر فعالية لتحسين الإدارة الاقتصادية في العالم.

١٤ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم بلدان الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، فقال إن معظم هذه البلدان تلاقي صعوبات متزايدة في تدبير التمويل الكافي بشروط تسهيلية؛ مما يؤثر بشكل سيئ على تخطيطها الإنمائي. وفي حين أن الجماعة الكاريبية مستعدة لاستكشاف الإمكانيات من أجل الشروع في تمويل مبتكر لخطط التنمية، لا بد من معالجة الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على هذه الخطط. وعلى وجه الخصوص، لا بد من الاتفاق بشأن المعايير المستخدمة في عبارة ''التمويل المبتكر''.

١٥ - وأضاف قائلا إن تحقيق نمو عالمي أكثر استدامة يتطلب تنسيق القرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي مع المجالات الأخرى للإدارة العالمية، بما في ذلك ما يتصل بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. وأعرب عن ثقة الجماعة الكاريبية في أن التجارة الدولية يمكن أن تكون محركا قويا للنمو بيد أنها ترى أن فعاليتها تتوقف على إنجاز نتيجة متوازنة لجولة الدوحة.

١٦ - وأردف قائلا إن تعزيز آليات متابعة وتنفيذ تمويل التنمية هو أمر رئيسي بالنسبة لمعالجة المسائل المالية الدولية.

وفي هذا الصدد، ما برحت الجماعة الكاريبية تعمل بنشاط بصدد وضع الترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، اعتقادا منها بوجود حاجة ماسة إلى هيئة حكومية دولية من أجل إجراء حوار عريض القاعدة وإنمائي الوجهة بشأن المسائل الضريبية الدولية. كما ستواصل الجماعة الكاريبية العمل على رفع لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مرتبة هيئة حكومية دولية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٧ - **السيد بيريشفسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي للجنة أن تعتمد قرارا شاملا متوازنا بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال التالي لتوافق آراء مونتيري بقصد تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، والمؤسسات التجارية والمالية الدولية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك ضمن عملية تمويل التنمية. ولا بد أن تكون القرارات المتعلقة بالتمويل المبتكر قائمة على توافق الآراء، ولا بد أيضا للآليات من أن تُكمل الأشكال التقليدية لتعبئة الموارد، لا أن تحل محلها.

١٨ - وأعلن عن استعداد الاتحاد الروسي لرعاية تعاون بناء مع مجموعة واسعة من الشركاء بشأن التنفيذ الكامل في الوقت المناسب لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما. ولا بد من إكمال الجهود الوطنية المبذولة لاستغلال مصادر النمو الداخلية وإيجاد مؤسسات ديمقراطية مستدامة كأساس للنمو الاقتصادي المستدام، بدعم دولي مناسب يحترم السيادة والملكية الوطنية.

١٩ - وأعلن أن حكومته ما برحت عبر السنين تزيد باطراد من مساهمتها في التنمية الدولية، وأن معونتها المقدمة للبلدان النامية في عام ٢٠١١ قد بلغت حدود ٥٠٠ مليون دولار، وذلك بالإضافة إلى ما قدمته من أجل التخفيف من الديون. وهذه المعونات موجهة بشكل رئيسي للمشاريع الطويلة الأجل في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية الزراعية. وبالنظر إلى تشعُّب العمليات في مجال تمويل التنمية، ينبغي منح الأولوية لضمان التنسيق بغية تعزيز الآليات المؤسسية للقيام بالمتابعة بشأن مؤتمرات مونتيري والدوحة.

٢٠ - **السيد روزاليس دياز** (نيكاراغوا): قال إن تردد البلدان المانحة في الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر محيِّر بالنظر إلى المبالغ الهائلة التي ترصدها هذه البلدان من أجل النفقات العسكرية؛ وإنه لا بد من عدم تسييس المساعدة الإنمائية الرسمية ومن إمكانية التنبؤ بها، إن كان لها أن تكون فعالة.

٢١ - فقد غدا من الواضح بشكل مطرد أن العولمة بدون وجود مؤسسات عالمية مناسبة قادرة على مواجهة التغيير إنما تقود إلى الفوضى. لذا كان من الجوهري وضع نموذج اقتصادي جديد يمكن أن يلبي احتياجات البشرية، وإزالة الثغرة المتعاظمة بين الفقراء والأغنياء وأن يكون أيضا مستداما من الناحيتين البيئية والاجتماعية. كما ينبغي أن يكون هذا النموذج ديمقراطيا ولا يسمح باتخاذ قرارات تؤثر في ملايين الناس من قِبَل حفنة من الدول. وينبغي، على وجه الخصوص، أن ينص على إنشاء نظام نقدي ومالي دولي جديد عن طريق الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيد دي آلميدا** (البرازيل): قال إن المنهاج المتكامل المعتمد في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ما برح نموذجاً للتعاون الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والمالية. ومع اقتراب موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الجوهري أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - وأضاف قائلا إن نهج تعدد أصحاب المصلحة المعتمد في مونتيري والدوحة إنما يشكل ابتكارا هاما. فبالجمع بين

صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والأمم المتحدة، تكون الدول الأعضاء قد أدركت الحاجة إلى التعاون والتلاحم في السياسات بين المنظمات الدولية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية. وأعرب عن سرور وفده بالتقدم المحرز مؤخرا في هذا المجال، ولو أنه لا يزال هناك متسع للتحسين.

٢٤ - وفي هذا الصدد، فإن الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية إنما يقدم فرصة للقيام بتقييم مشترك لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وللنظر في المهام المقبلة. إذ ما برحت آلية المتابعة الحكومية الدولية لعملية تمويل التنمية مصدر قلق بالنسبة لوفده. وأشار إلى عدد من الاقتراحات التي قُدمت في العامين المنصرمين، فقال إنها تمثل وجهة نظر توافق الآراء لدى البلدان النامية فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز متابعة تمويل التنمية.

٢٥ - وأشار أخيرا إلى مؤتمر مونتيري، الذي هو مؤتمر القمة الرئيسي الوحيد الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن التنمية والذي لم يسفر عن إنشاء هيئة حكومية دولية دائمة لتنفيذ نتائجه، فقال إن إنشاء لجنة عاملة بشأن تمويل التنمية سيقطع شوطا بعيدا في سبيل معالجة النواحي التي تثير قلق البلدان النامية.

٢٦ - **السيدة لونا** (المكسيك): قالت إن تمويل خطة التنمية مفيد لأنه يقدم نظرة شاملة عن التحديات التي تواجهها البلدان في تعبئة الموارد من أجل التنمية؛ وإنه يمكن للحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية أن يقدم دفعا جديدا للمناقشات المتعلقة بهذه المسألة. فالأزمة المالية والاقتصادية ما برحت تؤثر في تعبئة الموارد المحلية والأجنبية وهي تزيد من الضغط الواقع على البلدان كي تفي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالتعاون الإنمائي. ومن الضروري القيام بإصلاح كامل للنظام المالي الدولي بقصد تعزيز الفعالية والشفافية وإيجاد الآليات المناسبة للرصد والتنظيم والمساءلة.

٢٧ - وأضافت قائلة إن آليات التمويل المبتكرة ينبغي أن تُكمل المساعدة الإنمائية الرسمية — لا أن تحل محلها؛ وإن المكسيك لن تؤيد أي مبادرة تؤثر في التحويلات المالية من قِبل العمال المهاجرين من خلال فرض الضرائب على المعاملات المالية الدولية. فهذه التحويلات المالية هي الأجور التي يُرسلها المهاجرون إلى أسرهم في بلدان منشئهم. والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هامان بشكل متزايد لكنهما ليسا بديلين عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وللتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية الراهنة، ينبغي للبلدان المتوسطة الدخل أن تتضافر في جهودها لتسهيل رصد المخصصات للمساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز التعاون عن طريق استخدام الموارد البشرية والمالية بشكل أفضل وتعزيز قدر أكبر من التضافر بين مختلف خطط التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك أشكال التعاون التقليدية والثلاثية وبين بلدان الجنوب. كما أن الوفاء بالالتزامات المعقودة في مونتيري والدوحة هام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - **السيد الحميْري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، التي تتضمن إطار عمل شامل للتصدي للعقبات الماثلة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تمكّنت الإمارات العربية المتحدة من احتواء الأزمة المالية والاقتصادية، باستخدام إيراداتها النفطية لتوسيع مصادر دخلها وتنمية الموارد البشرية فتمكنت لذلك من الاستمرار في تقديم مساعداتها الإنمائية للبلدان الأخرى. وما برحت الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة

مرتفعة بالنسبة إلى البلدان الأخرى خلال الهبوط الاقتصادي. فقد قدم البلد ١،٥٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠على شكل منح غير مشروطة وقروض ميّسرة — رُصد حوالي ٨٠ في المائة منها لبناء الهياكل الأساسية وتحسين مستويات المعيشة — لحوالي ١٢٠ بلدا.

٢٩ - وأضاف قائلا إن الإمارات العربية المتحدة ما برحت أيضا في طليعة المساهمين في المشاريع التي تعالج الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، ولا سيما في أفغانستان، والقرن الأفريقي، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وباكستان.

٣٠ - كما يتخذ البلد الآن الإجراءات للحد من منفوثات الكربون وللاستثمار في موارد الطاقة المتجددة. ويجري الآن بناء مدينة جديدة اسمها مدينة مصدر، في ضواحي أبو ظبي لتكون بمثابة مركز على مستوى عالمي لأبحاث الطاقة المستدامة. كما تستضيف الإمارات العربية المتحدة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهي مستثمر رئيسي في الطاقة المتجددة في أوروبا وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٣١ - وأعلن عن اشتراك بلده في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة البلدان المصدّرة للبترول، ومضاعفته من حجم تجارته مع أفريقيا خلال السنوات الثلاث الماضية؛ وتأييده التخفيف من الديون وإلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة.

٣٢ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): أعرب عن أسفه لأن معظم البلدان المتقدمة لما تفي بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وعن شكره للبلدان التي فعلت ذلك. كما أعرب عن موافقته على ما ذهبت إليه بلدان الشمال من أن مصادر التمويل المبتكرة ينبغي أن تُكمل مصادر التمويل التقليدية. وأشار إلى أن مؤتمر مونتيري هو مؤتمر القمة الوحيد الذي عقدته الأمم المتحدة الذي ليس له إطار متابعة مؤسسي، فقال إنه يتعين إنشاء هذا الإطار كمسألة مستعجلة. فعدد أقل البلدان نمو قد تضاعف منذ عام ١٩٧١، ومع ذلك ما برح تمويل التنمية حاليا بمستوى تاريخي منخفض.

٣٣ - **السيد جانج يي** (الصين): قال إن تمويل التنمية قد أصبح مسألة أكثر إلحاحاً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. فمع أن مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية قد ارتفع، فهو ما برح دون التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. فينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رائد في مجال تمويل التنمية، وتعزيز إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية قائمة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، وضمان التنسيق والانسجام بين مختلف سياسات التنمية الدولية، والعمل على ضمان التنفيذ الشامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

٣٤ - ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي القيام بما يلي: (أ) تعزيز تنفيذ المساعدة الإنمائية الرسمية ورصدها؛ (ب) وتدعيم التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو المستدام المتوازن في الاقتصاد الدولي؛ (ج) والتعجيل بإجراء مفاوضات جولة الدوحة ومعارضة النزعة الحمائية؛ (د) وتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية والاستمرار في إصلاح النظام المالي الدولي كي يوفر للبلدان النامية قدرا أكبر من التمثيل؛ (هـ) والاستكشاف الفعال لأقنية تمويل جديدة بقصد رفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. فالتمويل المبتكر ينبغي أن يُكمل المساعدة الإنمائية الرسمية، لا أن يحل محلها. وأردف قائلا إن الصين تقوم بمساعدة البلدان النامية الأخرى في معالجة الأزمة بعدة طرق، منها تخفيض أو إلغاء ديونها وتعزيز التعاون في مختلف المجالات؛ كما ستواصل توسيع نطاق معوناتها الأجنبية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، والقيام بدور فعال في تمويل التنمية على المستوى الدولي والتشجيع على التنفيذ الشامل لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

٣٥ - **السيد أحمد** (الهند): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي قطعها على نفسه في مونتيري والدوحة كي يكون هناك إجراءات يعتد بها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة هامان، ما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للتمويل بالنسبة للبلدان النامية. بيد أن خمسة بلدان مانحة فقط هي التي وفت في عام ٢٠١٠ بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وما برح الجزء الأعظم من المساعدة الإنمائية الرسمية يُخصص للقطاع الاجتماعي في حين لم ينل قطاع الإنتاج إلا النذر اليسير. هذه الحال يجب أن تتغير.

٣٦ - كما يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته فيما يتعلق بضمان تقديم مساعدة إنمائية يمكن التنبؤ بها، وتوفير التمويل بشروط تسهيلية، والتخفيف من الديون، ودعم الاستراتيجيات الإنمائية ذات الملكية الوطنية. وبالنظر إلى وجود احتياجات، من الضروري استكشاف مصادر تمويل مبتكرة؛ على أن تكون هذه المصادر إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا عنها. كما ينبغي أن يكون هناك فهم مشترك لما هية مصادر التمويل المبتكرة وأن توزع حسب أولويات البلدان النامية. والقيام بإصلاح شامل للهيكل المالي الدولي بقصد معالجة المسائل العامة هو أمر هام بالنسبة لعملية تمويل التنمية.

٣٧ - **السيد بيزاريفيتش** (بيلاروس): قال إن أسعار الطاقة والأغذية المرتفعة حاليا إلى جانب أزمات الديون السيادية في عدد من البلدان المتقدمة وازدياد النزعة الحمائية هو مما يهدد بتخبط العالم في فترة ركود جديدة. ولذا كان هناك حاجة ماسة إلى إنشاء نظام مالي عالمي منصف، قادر على معالجة الأزمات العالمية. ولا بد أن يكون هذا الهيكل إدماجيا لأنه لا بد من أن يكون لجميع أصحاب المصلحة في العالم رأي بشأن المسائل المالية والاقتصادية الهامة. وبناء على ذلك، من الضروري إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تجمع بين الدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٣٨ - وأضاف أخيرا أنه من المناسب تعزيز الدعم المالي المقدم للبلدان المتوسطة الدخل، التي حققت في السنوات الأخيرة معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، والتي يبلغ نصيبها ثلثي فقراء العالم تقريبا، والتي، لذلك، يشكّل نجاحها المفتاح بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٣٩ - **السيد سيكسنباي** (كازاخستان): أشار إلى أن الإصلاحات الجارية في النظام المالي الدولي تستدعي قيام مؤسسات بريتون وودز بدور حساس في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فحث الأمم المتحدة على اعتماد آلية حكومية دولية أكثر فعالية لضمان القيام بعملية استعراض وافية، في ذات الوقت الذي تحافظ فيه على نهج تعدد أصحاب المصلحة. وأردف قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تبذل كل جهد للوفاء بالالتزامات المشتركة التي تعهدت بها في مؤتمر قمة الألفية، في كل من مونتيري والدوحة. وشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى إحراز تقدم في سبيل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية ودعا الأطراف المعنية إلى اتباع التوصيات الواردة في برنامج عمل آلماتي. كما دعا إلى تقديم الدعم للبلدان المتوسطة الدخل لمساعدتها في الحفاظ على أوجه التقدم التي أحرزتها حتى الآن.

٤٠ - ولإحداث تغيير في الموقف، من الضروري تحديد المصادر المبتكرة لتمويل التنمية والتركيز، في جملة أمور، على القطاع الخاص. وقد شرعت كازاخستان في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ووجدت في هذه الشراكات إمكانيات كبيرة تجذب الاستثمارات الخاصة. وبالإضافة إلى هذا، فإن وجود نظام تجاري منصف متعدد الأطراف يقوم

على القواعد ويمكن التكهن به سيعود بالمنفعة على الجميع كما سيؤدي إلى التكامل الاقتصادي، ولا سيما بين البلدان غير الساحلية. وأفاد أخيرا بأن كازاخستان قد أحرزت تقدما كبيرا في سبيل التنمية المستدامة وأن المساعدة التقنية المقدمة من المجتمع الدولي لمساعدتها في حل مشاكل التنمية هي ذات أهمية كبيرة بالنسبة إليها؛ وأنها، بالنظر إلى بيئة التنمية المتغيرة بسرعة، على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

٤١ - **السيد سول كيونج – هون** (جمهورية كوريا): قال إن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة رغم إحرازه تقدما ملموسا في مجال تمويل التنمية؛ وإن عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في العالم ينبغي ألا يكون عذرا في إيلاء اهتمام أقل للالتزامات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وبناء على ذلك، ينبغي الاستمرار في بذل الجهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، ولتحقيق أفضل النتائج، ينبغي تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى المحدودة بطريقة منسقة، كما ينبغي أن توجه لمساعدة البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، بدلا من تركيزها على بضعة بلدان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكميلها بالشراكات. وهذه الأخيرة ينبغي ألا تكون مقصورة على الجهات المانحة والبلدان المتلقية والمنظمات الدولية، بل ينبغي أن تشمل مختلف الشركاء في التنمية، كالمجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، وقطاع الأعمال التجارية. وأعلن عن التزام جمهورية كوريا بزيادة مساهماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥ وعن فرضها ضريبة تضامن على تذاكر السفر جوا لمساعدة البلدان الأفريقية في القضاء على الأمراض المزمنة والفقر المدقع؛ وعن استضافتها عما قريب المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، في بوزان، حيث ستسعى إلى إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية.

٤٢ - **السيد ناكونيتشني** (أوكرانيا): قال إنه مع اعترافه بأن المسؤولية الأولى عن التنمية في كل بلد إنما تقع على عاتق البلد، فهو يشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ سياساتها الوطنية في التنمية. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بتعزيز مصادر التمويل المبتكرة والآليات الرامية إلى ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به للتنمية المستدامة؛ وعن تحبيذها لنظام مفتوح لا تمييزي للتجارة المتعددة الأطراف؛ وعن دعمها لاستحداث وسائل وأساليب مبتكرة من أجل حل مشاكل الديون الخارجية التي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - وأضاف قائلا إنه في حين تواصل أوكرانيا دعم إصلاح الإدارة في مؤسسات بريتون وودز الرامي إلى تدارك أوجه الخلل في العالم وترحيبها بالخطوات المتخذة لمنح البلدان النامية صوتا أعلى في عمليات صنع القرار، فهي تعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد في تحسين الإدارة الاقتصادية في العالم.

٤٤ - وأعرب عن دعم أوكرانيا المبادرة التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمواصلة المناقشات بشأن إيجاد آليات من أجل الإقراض والاقتراض بشكل مسؤول، وتقديرها الأنشطة التي يضطلع بها الأونكاد بهدف إجراء أبحاث مستقلة حول اتباع نُهج متكاملة إزاء التكنولوجيات القائمة على أساس استخدام الطاقة المتجددة. كما أعرب عن تأكيد وفده الحاجة إلى إيجاد طرق للحد من التقلب في أسعار السلع، وبخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، ودعمه لمبادرة الأونكتاد المتعلقة بإقامة منتدى للسلع على أساس سنوي.

٤٥ - وأعلن أخيرا عن اتخاذ أوكرانيا الخطوات اللازمة من أجل جملة أمور، منها تثبيت النمو الاقتصادي وعن تنفيذها بنجاح الإصلاح الضريبي الذي يُقصد به توسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب من دفع الضرائب وتدفق رؤوس الأموال بشكل غير قانوني.

٤٦ - **السيد وارايش** (باكستان): قال إنه بدون موارد مالية لا يمكن أن يكون هناك تنمية، وإن المساعدة الإنمائية الرسمية مصدر هام للتمويل بالنسبة لبلدان نامية كثيرة. وبناء على ذلك، يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها. كما يجب أن تعزز المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تكون قابلة للتنبؤ، وأن تهدف، في جملة أمور، وبما يتفق مع أولويات البلدان النامية، إلى بناء القدرات الإنتاجية الضرورية من أجل النمو المستدام. وينبغي توجيه تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى مجموعة من البلدان النامية أوسع نطاقا كما ينبغي توجيهها صوب نمو اقتصادي طويل الأجل. والآليات المبتكرة لتمويل التنمية هامة لكن الوسائل التقليدية، كحقوق السحب الخاصة، تستحق النظر أيضا.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه يتعين إطلاق الإمكانيات الإنمائية للتجارة من خلال اتفاق يعقد في أقرب وقت بشأن نظام تجاري منصف منفتح. وبالإضافة إلى هذا، هناك حاجة إلى إقامة نظام نقدي ومالي دولي قائم على أساس الإدماج والإنصاف ويفضي إلى التنمية، وإلى إيجاد حل فعال لمسألة مستويات الديون غير المحتملة في البلدان النامية. كما ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل رعاية روح الشراكة الحقيقية لضمان إمكانية تنفيذ السياسات التي تم الاتفاق عليها.

٤٨ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إن عدم توفر الموارد هو العقبة الرئيسية أمام التنمية، ولا سيما في ظل الأزمة العالمية الراهنة. وإنه من غير المقبول أن معظم البلدان الغنية لا يزال يتعين عليها الوفاء بالتزاماتها المتواضعة من المساعدة الإنمائية الرسمية وأنها لا تعترف بالواجب الأخلاقي المترتب عليها - بالنظر إلى أنها المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية - بأن تعبئ الموارد بقصد مساعدة البلدان النامية على تحمّل آثار الأزمة. وبسبب اتخاذها هذا الموقف، وبرغم مرور حوالي ١٠ سنوات، لما تظهر الشراكة العالمية من أجل التنمية إلى حيز الوجود بعد. وقد أيدت كوبا عقد مؤتمر متابعة آخر لتمويل التنمية في عام ٢٠١٣ بقصد استعراض المسائل الحساسة بالنسبة لبلدان الجنوب، ألا وهي الإخفاق في التخفيف من الديون بشكل كافٍ أو في إحراز تقدم في سبيل إقامة هيكل مالي دولي جديد والاستمرار في فرض شروط تعسفية على المساعدات المالية المقدمة للبلدان النامية.

٤٩ - **السيدة مونتيل** (فرنسا): قالت إن فرنسا ما برحت ملتزمة بأحكام مؤتمر مونتيري نصاً وروحا وإنها تدعم رؤية متكاملة لتمويل التنمية، يقوم بموجبها كل بلد من البلدان النامية والشريكة بدوره بروح من التعاون والتكامل. ففي عام ٢٠١١، ضمنت فرنسا، بصفتها رئيسة مجموعة الثمانية، إجراء استعراض لالتزامات جلين إيجلز وموسكوكا، ونتيجة لذلك، أقر بنجاح مبدأ المساءلة المتبادلة بشأن صرف الأموال من قِبل الشركاء واستخدامها من قِبل المنتفعين. كما عززت فرنسا، بصفتها رئيسة مجموعة العشرين، في جملة أمور، الشفافية في التدفقات المالية؛ ودعمت ترتيبات الإعفاء من الرسوم والحصص (DFQF) بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ وتعاونت مع مصرف التنمية الأفريقي في تعزيز التجارة مع البلدان الأفريقية؛ وقامت بدور هام في التوصل إلى عقد اتفاق لخفض التكاليف الإجمالية للتحويلات المالية من العمال المهاجرين وذلك من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة حتى عام ٢٠١٤. كما وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية مستويات تاريخية حيث بلغت حاليا ٠،٥ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي، كما أسهمت فرنسا بمقدار ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية وهي تستخدم مصادر تمويل مبتكرة، كالضرائب المفروضة على تذاكر السفر جوا. وقد يكون فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية مصدرا آخر لهذا التمويل. واختتمت كلامها قائلة إن فرنسا تزمع الدعوة إلى إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية وذلك في المنتدى الرفيع المستوى القادم المعني بفعالية المعونة.

٥٠ - **السيد غوما ك وِي** (بوتسوانا): قال إن البلدان المتوسطة الدخل — وبوتسوانا منها — وقد عانت من التدهور في قدرتها على تعبئة الموارد الداخلية نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، غدت غير قادرة على تحقيق أهدافها الإنمائية. وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي المفتاح بالنسبة للتنمية القصيرة الأجل والطويلة الأجل، فأثنى على بلدان الشمال لوفائها بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، وحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

٥١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن بوتسوانا قد فعلت ما بوسعها لإيجاد أطر تنظيمية لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة، فهي ليست بين الجهات الأكثر تحبيذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الاقتصادية الثنائية. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة — وهي المحرك الرئيسي للتنمية — ما برحت تتعرض لخطر عدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة. وبناء على ذلك، فهو يدعو إلى استئناف تلك المفاوضات فورا، وإنجازها بنجاح. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل آلماتي.

٥٢ - **السيد أويدا** (اليابان): أشار إلى أن عدم اليقين في المجال المالي يسبب مشاكل، فقال إن التمويل هو ليس غاية بحد ذاته بل وسيلة للتنمية. وبناء على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي قدرا أكبر من الاهتمام للناتج والنتائج وأن يكون أكثر نشاطا في الإسهام في التمويل والوفاء بالالتزامات. أما اليابان، فهي تركز من ناحيتها على تمويل التنمية في المجال الصحي، ولا سيما في مجال توفير الرعاية الصحية للأم والطفل، والتعليم الأساسي للمجتمعات المحلية.

٥٣ - وأشار إلى أن اليابان قد استضافت مؤخرا اجتماع متابعة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فقال إن هذا الاجتماع قد مكّن اليابان من تقديم نماذج ذات صلة تقوم على أساس النتائج. وأردف قائلا إنه مع استمرار بلده في زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية وتوجيه الاستثمارات الخاصة إلى البلدان الأفريقية، فهو يستطيع بشكل مطرد التركيز على كيفية ترجمة المعونات إلى نتائج وتحسينات فعلية في حياة الشعوب الأفريقية؛ وإن اليابان تتبع نهجا شاملا، يدعم النمو، وأمن الإنسان، والاستدامة البيئية، في آنٍ معا. والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة هو أمر حيوي. ففي عام ٢٠١٣، ستستضيف اليابان مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا (TICAD V). وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي لضمان نمو اقتصادي مستدام وإدماجي في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تواصل تحسين الرقابة وتعزيز القدرة على منع الأزمات. واختتم كلامه قائلا إن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية هامة لكنها ينبغي أن تكمل مصادر التمويل التقليدية، لا أن تكون بديلة عنها.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠